

تعدد المناظير والتصورات حول ضبط المفاهيم والتوجهات حول الأمن في الفضاء المغاربي

Multiplicity of perspectives and perceptions about the control of concepts and trends on security in Maghreb space

ط.د كمال سلامي⁽¹⁾ * .أ.د عبد الحفيظ ديب⁽²⁾

⁽¹⁾⁽²⁾ جامعة الجزائر 03، مخبر السياسة الدفاعية للجزائر: الواقع والآفاق، الجزائر.

k.sellami@univ-bouira.dz⁽¹⁾ dib.abdelhafid@univ-alger3.dz⁽²⁾

⁽²⁾ جامعة الجزائر 03، مخبر السياسة الدفاعية للجزائر: الواقع والآفاق، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2025/11/14؛ تاريخ القبول: 2025/12/19؛ تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

يستعرض هذا المقال بصفة عامة موضوع الأمن في حوض المتوسط وبالخصوص الفضاء المغاربي، باعتبار هذا الأخير معطى وواقع جيو استراتيجي خاص جدا، فهو يمثل منطقة امتزاج للثقافات والحضارات وفي نفس الوقت منطقة تصادم وصراع، وهو الأمر الذي يجعل منه فضاء غير مستقر اجتماعيا، اقتصاديا وكذا دينيا.

يستعرض هذا المقال بصفة عامة موضوع الأمن في حوض المتوسط وبالخصوص الفضاء المغاربي، باعتبار هذا الأخير معطى وواقع جيو استراتيجي خاص جدا، فهو يمثل منطقة امتزاج للثقافات والحضارات وفي نفس الوقت منطقة تصادم وصراع، وهو الأمر الذي يجعل منه فضاء غير مستقر اجتماعيا، اقتصاديا وكذا دينيا.

من هنا يركز المقال على دراسة الواقع الأمني للفضاء المغاربي في ظل تعدد الرؤى والتصورات لمفهوم الأمن، وكذا معالجة صعوبة إيجاد إجماع حول مفهوم شامل وجامع (موحد) للأمن مع تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة.

كلمات مفتاحية: الأمن؛ الفضاء المغاربي؛ حوض المتوسط؛ التهديد؛ التهديدات الأمنية الجديدة.

Abstract:

This article reviews in general the issue of security in the Mediterranean basin; in particular Maghreb space; Considering the latter to be given and the reality of a very special strategic geo; It represents a region of moods for cultures and civilizations; while at the same time a collision zone and a conflict; This makes it socially unstable; economically as well as religiously.

Hence; the article focuses on studying the security reality of the Maghreb space under the multiplicity of visions and perceptions of a concept of security; And addressing the difficulty of finding consensus on a comprehensive (unified) security concept with the growth of new security threats in the region.

Keywords: Security; Maghreb space; Mediterranean basin; threat; new security threats.

مقدمة:

لقد أدى انتهاء الحقبة الثنائية القطبية والتحولت الجذرية التي شهدتها الساحة الدولية إلى إحداث تغييرات هيكلية عميقة في السياسات العالمية، فضلا عن المفاهيم والتصورات التي كانت سائدة سابقا، وعلى وجه الخصوص مفهوم الأمن الذي شهد ثورة معرفية حقيقية في حقل الدراسات الأمنية.

يشكل الحوض المغربي معطى وواقعا جيوسياسيا استثنائيا، ليس بفعل الأهمية الجيو إستراتيجية التي يحوزها فحسب؛ بل نتيجة التباينات الجوهرية بين ما يعرف بصفته الشمالية والجنوبية، مما يجعله منطقة تقاطع وانصهار للثقافات والحضارات وفي الآن ذاته منطقة تنافر وصراع؛ وهو الأمر الذي يحوله إلى منطقة اختلال اجتماعي واقتصادي، إضافة إلى وجود تدفقات جماعية من الهجرة غير النظامية منه وعبره، كما يعد بؤرة من بؤر التوتر الديني والثقافي التي تناولها "صامويل هانتينغتون" في تحليله القائم على تصادم الحضارات، ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن بناء تصور أممي موحد في الفضاء المغربي في ظل تعدد الرؤى والتوجهات؟

وللإجابة عن هذا السؤال نعتمد الفرضيات التالية:

- إن تعدد المقاربات المستخدمة في تحليل الأمن تفضي إلى غياب التوافق على تبني مفهوم موحد للأمن.

- الأهمية الإستراتيجية للحوض المغاربي تعمق من الخلافات في ظل تعارض المصالح العليا لكل دولة.

يسعى هذا المقال إلى دراسة وإلقاء الضوء على موضوع جوهري مطروح على الساحة الدولية وحلقات الحوار؛ حيث يعد من القضايا التي شهدت نقاشات واسعة بين المفكرين والاستراتيجيين الذين انكبوا على تشخيص الظواهر الدولية ومعالجتها سعياً للمضي قدماً نحو الهدف الأعلى للبشرية وهو العيش في سلام وأمان مستدامين.

من هذا المنطلق سنقوم في هذا المقال بتسليط الضوء على صعوبة إيجاد مفهوم شامل وجامع للأمن في الحوض المغاربي؛ عبر إبراز ما يلي:

دراسة مفهوم الأمن؛

تعدد المرجعيات الفكرية في تحديد مفهوم الأمن من خلال التطرق للتباين بين المفهوم الأوروبي للأمن ومفهوم دول الضفة الجنوبية، وذلك حسب المرجعيات الفكرية التي ينطلق منها كل طرف؛

الفجوة البنيوية القائمة بين صفتي الحوض المغاربي، والمتمثلة في نمط العلاقات شمال-جنوب، التي برزت في أعقاب انتشار الفكر الماركسي، لتتطور لاحقاً ضمن منظور مدرسة التبعية التي تفسر هذه الروابط بوصفها علاقات ذات طابع استغلالي وغير متكافئة؛

التباين الثقافي والحضاري بين صفتي الحوض المغاربي من بين أبرز العوامل التي تسهم في توسيع الهوة؛ مما يؤدي إلى تحول طبيعة العلاقات بين الضفتين من التعاون والشاركة إلى أنماط تتسم بالصدام والتوتر، ويرجع ذلك إلى تراكم مجموعة من الرؤى والخلفيات الفكرية التي أسهمت في تعزيز الريبة والشك وتقويض الثقة المتبادلة بين شمال وجنوب الحوض المغاربي.

الأمن: دراسة في التصور النظري

تشهد دراسة مفهوم الأمن تبايناً واضحاً وتوسعاً كبيراً بين المتخصصين والباحثين في مجال الدراسات الأمنية، فالاختلافات النظرية الجوهرية في حقل العلاقات الدولية تنبع

من تعقيدات تكوين المفاهيم وضبطها منهجيا، إذ يفتقر المجال إلى إجماع حول تبني تصور موحد للأمن، ويعود هذا التباين إلى طبيعة المنهجية المستخدمة في تحليل المفهوم، وإلى الأبعاد الشخصية والنفسية للباحثين التي تتفاعل مع بيئتهم الجغرافية والسياسية والاجتماعية، فالأمن ليس من التصورات التي يسهل تعريفها أو التي تحظى بتوافق أكاديمي، حيث يصعب وضع تعريف دقيق لما تحمله كلمة "الأمن" من دلالات، وفي هذا السياق يشير "باري بوزان" (Barry Buzan) « أنه مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية ⁽¹⁾ ».

تعريف الأمن:

تناولت الدراسات المتخصصة والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة "أمن" باعتبارها مرادفة للطمأنينة، فمن الناحية اللغوية، تشتق كلمة أمن من الفعل أَمِنَ، يَأْمُنُ، أَمْنًا وَأَمْنًا، أي شعر بالطمأنينة وانتفى عنه الخوف فأصبح آمناً، ⁽¹⁾ والأمن في هذا المعنى مرادف للطمأنينة ونقيض للخوف ومعادل لانتفاء الخطر، كما جاء في السياق القرآني في قوله تعالى: «فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ» ⁽²⁾ . ويستخدم المفهوم عادة للدلالة على التحرر من الخوف والخطر أو التهديد.

أما فيما يتعلق بالأصول الأجنبية للمفهوم، فقد استدل عليه في الحضارة اليونانية بمصطلح "Asphaleia" الذي يعني اليقين والسلامة، وهو مشتق من كلمة "Sphallo" التي تعني ارتكاب الأخطاء والتعثر والسقوط.

الأمن كمصطلح بأنه يشير إلى غياب ما يهدد القيم الثمينة، ومن الناحية المبدئية، يمكن أن يكون الأمن مطلقا، أي أن الوضعية التي تكون معزولة عن أي خطر تعادل الأمن التام، وعلى النقيض من ذلك، في نظام ينطوي على تهديد شامل للعلاقات الدولية، نجد

(1) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن ومستوياته، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 19، (صيف 2008)، ص19.

(1) يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب (لبنان: دار الكتاب العلمية، 2001)، ص22.

(2) القرآن الكريم، سورة قريش، الآية4.

أن النظام الذي يحمل عداء مطلقا يقترب من حالة الشك الشديد الشامل. يعد مصطلح "الأمن" نسبيا من الناحية التطبيقية، وقد اعتبر هدفا ساميا لسلوك الدول على مر التاريخ، كما يعني "أن تكون آمنا أن تكون محفوظا من الضرر".⁽³⁾

وإذا رجعنا إلى الحقب القديمة السابقة للقرن السابع عشر، نجد أن الأمن كان يحمل معنى "حالة من الثقة المفرطة"، وهذا ما نستنتجه من تعريف تلك الحقبة، حيث يرى "رونيه ديكارت (René Descartes)" أنه "إذا كان الأمل قويا جدا بطريقة تلغي تماما الخوف، فإنه يتحول في طبيعته ويطلق عليه آمنا أو ضمانا"⁽¹⁾ لكن سرعان ما فقد هذا التصور رواجه، خاصة في أواخر القرن الثامن عشر، حيث تم ربط الأمن بالدفاع وبالوسائل التي تكفل الحماية.⁽²⁾

وتعززت هذه الفكرة عندما أسند الأمن للدولة كمؤسسة إنسانية تستلزم استخدام الوسائل العسكرية والدبلوماسية، وهذا انطلاقا من كون الدولة هي المؤهلة لتحقيق أمن أفرادها، كما عرفها "فريدريك ليبنيتز" (Friedrich Leibniz) «أنها مجتمع هدفه المشترك هو الأمن». ⁽³⁾.

كما أن الثورة الفرنسية (1789-1799) ساهمت في ترسيخ فكرة أن أمن الأفراد (المواطنين) مندرج في الأمن القومي إذ أن حرية الأفراد مرتبطة بأمن الدولة، وهذه الأخيرة لكي تحقق أمنها وجب عليها إعداد قوة عسكرية تحافظ على أمنها من أي اعتداء خارجي.⁽⁴⁾

من المسلم به أن مفهوم الأمن القومي مفهوم حديث نسبيا، وقد عرف لأول مرة سنة 1952 من طرف "أرنولد وولفرز" (Arnold Wolfers) في مقال له بعنوان "الأمن القومي

(3) ريفيتش مارتن واوكلاهان تري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (دي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص78.

(1) Barbara Delcourt, Théorie de la sécurité, (Bruxelles : institut d'études européennes, 2006), p53.

(2) Ibid, p54..

(3) حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لحضر، باتنة، 2010-2011)، ص21.

(4) Barry Buzan , Lene Hansen, International security, (London: SAGE publication, 2007), p7.

كرمز غامض "National Security as an ambiguous symbole) رأى فيه « أن الأمن من وجهة النظر الموضوعية هو عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للتهديد»

وبالنسبة للمفكر "هانس مورغانثو" (Hans Morgenthau) « الأمن هو ما يساهم في حماية وحدة الإقليم الوطني ومؤسساته» وكتب "بينولب هارتلاند ثونبرغ" (Penelope Hartland Theunbrg) « الأمن القومي هو قدرة أمة على متابعة مصالحها الوطنية كما تراها في أي مكان من العالم».⁽¹⁾

يرى "باري بوزان": « في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد، أما النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمر يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها الوظيفي».

تعريف "أرنولد وولفرز": «يُقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للتهديد».⁽²⁾

يفتح التعريف الأخير المجال لعدة تساؤلات باعتباره الأكثر عملية وإجرائية:

- ما هو موضوع الأمن الذي ينبغي حماية قيمه الأساسية؟ هل الدولة، الفرد، المجتمع أم الإنسانية؟ وما هي التهديدات التي ينبغي أن تحمي نفسها منها إن أرادت تحقيق أمنها؟ وما هي القيم التي يجب حمايتها: بقاء الدولة؟ الرفاهية الاقتصادية...؟

هذا ما يجعل هناك تعريفات تدخل أبعادا غير التي كانت متداولة في السابق فيما عرف بالمفهوم الضيق للأمن الذي انحصر في البعد العسكري، حيث يرى بعض الدارسين أن الأمن هو أساس البقاء ولكنه يحتوي أيضا على مجموعة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود، وقد عرفه "هنري كيسنجر" (Henry Kissinger) "على أنه

(1) Ibid, p8.

(2) جون بيليس، ستيف سمث، عولة السياسة العالمية، (دبي: ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 414.

« التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء ».⁽¹⁾
 وذهب "روبرت ماكنمارا" (وزير الدفاع الأمريكي الأسبق) إلى أبعد من ذلك في كتابه
 "جوهر الأمن" « على أنه يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو
 السياسية في ظل حماية مضمونة ».⁽²⁾

يمكن القول مما سبق أن مفهوم الأمن مفهوم معقد ودينامي مكون من مجموعة من
 المحددات، وهو غاية لكل شخص، دولة، مجتمع ومؤسسة... فالأمن مضمون قد يكون
 عسكري، اقتصادي، سياسي، ثقافي، اجتماعي، مجتمعي أو نفسي ومتعدد الأبعاد، فهو لا
 يقتصر بفاعل دون سواه.

تأصيل مفهوم الأمن في ظل تعدد المرجعيات الفكرية:

يمكن إرساء الجدل والاختلاف حول ثقافة الأمن وإقامة حيز آمن ومستقر انطلاقاً
 من تأويلين محوريين:

التأويل الأول الذي يتمحور حول جدلية الهيمنة والسيطرة، والذي يمكن من خلاله
 الإقرار بأن جل المبادرات الأمنية الأوروبية التي أطلقت - وفي مقدمتها "عملية برشلونة
 - 1995" قد تأسست كمبادرات تهدف إلى إدماج الشركاء المتوسطيين ضمن منطقة
 اقتصادية تتولى أوروبا قيادتها، وذلك بهدف جعل المتوسط نظاماً مستقراً سياسياً
 واجتماعياً وثقافياً، سعياً نحو هدف نهائي يتمثل في إرساء هيمنة أوروبية دائمة على
 المنطقة، التي تنظر إليها بوصفها منطقة نفوذ ومجالاً حيوياً خاصاً بها.

أما التأويل الثاني فيسعى على النقيض من ذلك إلى التأكيد على أن غاية الشراكة
 تكمن في إقامة منطقة يعمرها الازدهار والاستقرار والسلام، دون وجود مجال لمحاولة خلق
 علاقات غير متوازنة بين الشركاء، ولتحقيق ذلك تسعى مؤسسات الاتحاد الأوروبي
 وحكوماته لمُد يد العون للشركاء المتوسطيين من أجل احترام المعايير (القيم الديمقراطية،

(1) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الوطني الجزائري، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 14.

(2) سليم حداد، التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994)، ص 12.

حقوق الإنسان، الحرية الاقتصادية) والممارسات المطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والحل السلمي للنزاعات.

غير أن الأهم في هذا السياق فما يمكن توصيفه بالثقافة الأمنية* وما تشهده من اختلافات جوهرية بين الدول الأوروبية ودول الضفة الجنوبية العربية، إذ أن أنماط التصورات والممارسات المرتبطة بالأمن في كل من السياق الأوروبي والعربي تمارس تأثيرا حاسما على فرص نجاح أو فشل أي صيغة للشراكة الأمنية، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق مقومات الأمن الإنساني.

التصور الأوروبي للأمن:

إن التصور الأوروبي للأمن في المتوسط يتميز بدرجة عالية من التعقيد؛ حيث لا يقتصر على إحلال الاستقرار والسلم، بل يشمل الاهتمام بقضايا أخرى تتمثل في قضايا الأمن الإنساني بأبعاده المتنوعة.

يرسخ الاتحاد الأوروبي منظومة متكاملة من المبادئ والقيم التي توجه رؤيته لمفهوم الأمن وتحدد أبعاده لدى الدول الأعضاء، ويمكن تلخيص أبرز ملامح هذا التصور فيما يلي:

يعد الإرث التاريخي والحضاري الأوروبي الإطار المرجعي الأساسي في صياغة الرؤية الأوروبية للعالم، حيث تستمد السياسات الأمنية في منطقة حوض المتوسط من المبادئ والقيم الأوروبية التي تستند إلى هذا الإرث.

يقوم البناء المؤسسي للاتحاد على ركائز الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، وتعد هذه المبادئ ملزمة في جميع أشكال التعامل مع الدول المتوسطة، سواء في سياق المبادرات أو الشراكات، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ عليها داخل الفضاء الأوروبي ذاته.

*الثقافة الأمنية بحسب التعريف تتمثل في نمط إدراك مشكلات الأمن وإدارة علاقات الأمن الخارجية وفق ما يراه القادة السياسيون والثقافة السائدة في المجتمع، وثقافة الأمن كمفهوم يستخدم لتفسير سياسات الأمن والقرارات التي تتخذها الدول، متأثرة في ذلك بخبراتها الماضية والمعاصرة في التعامل مع مشكلات الأمن، وبشكل أكثر تحديد يمكن القول أن الخبرات السابقة والمعتقدات والتقاليد والرموز تتضافر مع بعضها البعض لتشكل ثقافة الأمن في بلد ما.

ينطلق التصور الأوروبي للأمن في حوض المتوسط من قناعة بأن تحقيق الأمن المستدام يواجه تحديات بنيوية ومعقدة، وأن مصادر اللااستقرار متعددة الأوجه، لذلك يعتمد الاتحاد مقارنة استباقية ومتجددة تركز على تحقيق أهداف السياسة الأمنية أكثر من التركيز على مواجهة التهديدات المباشرة فحسب.

يتبنى الاتحاد الأوروبي في تعامله مع القضايا الأمنية موقفاً موحداً يعكس تماسكه الداخلي، ويوظف هذا التماسك في تفعيل دوره كقوة دولية ناعمة من خلال نشر المبادئ والمفاهيم التي تعزز الانسجام بين الدول المتوسطية وتدعم الاستقرار الإقليمي.

ينظر الاتحاد إلى ذاته باعتباره عرضة لتهديدات أمنية ناشئة، غالباً ما تنبع من الضفة الجنوبية للمتوسط، نظراً لقربها الجغرافي ومستويات الأمن المحدودة فيها، ومن ثم يوجه سياساته نحو بناء آليات فعالة لرصد تلك التهديدات والحد من آثارها على أمنه الجماعي.

إن محددات التصور الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط يرتبط أساساً بنمط المدركات والأفكار التي يحملها القائمون على الاتحاد وبطبيعة تكوينه، إضافة إلى العقيدة الأمنية التي يتبنونها.⁽¹⁾

مفهوم الأمن لدى دول الضفة الجنوبية للمتوسط:

إن تحديد مفهوم الأمن بالنسبة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط مسألة بالغة التعقيد نظراً للفوضى التي تطبع هذه الدول في تحديد طبيعة التهديدات ومنايعها، إلا أنه من الممكن أن نشير ونتحدث عن عدة نقاط تعتبر المرجعية الفكرية لفهم منظور معظم دول الجنوب للأمن في المتوسط وسبل تحقيقه.

ترتبط دول الضفة الجنوبية أمنها بأمن الضفة الشمالية وتعتبر الأخيرة أعظم تهديد لها؛ حيث تحدد إدراكها للأمن بطبيعة علاقاتها مع دول الضفة الشمالية، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

(1) مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، (القاهرة: دار الفجر، 2006م)، ص123.

تقوم العلاقة بين ضفتي المتوسط على مبدأ المساعدة مقابل الاستقلال؛ حيث تعد المساعدة مرحلة ضرورية لبناء القدرات وتطوير المؤسسات الاقتصادية في دول الجنوب، غير أن هذه الدول تميل إلى اعتبار هذه المساعدات- لا سيما عندما تشترط بقيم ومعايير أوروبية- تقويضاً لاستقلالها وتهديداً لأمنها وسيادتها، مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على بنائها السياسي والاقتصادي.⁽²⁾

ينطلق صناع القرار في دول الجنوب من فهم يستند إلى نضج استراتيجي وسياسي يجعلهم يرون في العلاقة بين الموارد والأهداف عنصراً أساسياً في نشوء حالة اللأمن، فهم يعتبرون أن تحقيق أهدافهم مرتبط بشكل وثيق باستراتيجيات الدول الكبرى المتحكمة في المنطقة، ما يحصر مفهوم الأمن لديهم في صون سلامة الأنظمة السياسية ونمط الحكم.⁽¹⁾

هنالك إدراك لدى دول الجنوب أن الأمن محتوى شامل وعميق، مرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر العلاقة بين الأمن والتنمية أساسية لتعزيز قوة الدولة وزيادة أمنها.⁽²⁾

تتطلب أبعاد الأمن المتعددة تنوع آليات الحفاظ عليه، وفي هذا السياق تبرز العلاقة بين الدفاع والأمن، ورغم أن الدفاع يعد جزءاً من إستراتيجية الأمن، إلا أن دول الجنوب غالباً ما ترى أن الاعتماد على القوة العسكرية يرهق اقتصادياتها الضعيفة، مما يولد تهديداً جديداً للأمن الاقتصادي ويزيد من هشاشة أمنها العام.

بذلك، تعكس هذه المحاور تعقيدات الرؤية الأمنية لدول الضفة الجنوبية التي تتشابه فيها العلاقات السياسية، الاقتصادية، والتنموية، وتشكل قاعدة لفهم التباين في خطاب وممارسات الأمن بين ضفتي المتوسط.

(2) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م)، ص 399.

(1) محمد صالح المسفر، "مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (عدد 13، 2007)، ص 32.

(2) نفس المرجع، ص 32.

العلاقات شمال - جنوب أنماط الهيمنة والاستغلال :

أسهمت المناقشات النظرية المتعددة في تشكيل رؤية عالمية تستند إلى النموذج الماركسي، الذي يفسر اللا أمن على أساس الصراعات القائمة بين الدول الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية (دول العالم الثالث)، وفي هذا السياق تجادل مدرسة نظرية التبعية، التي تستمد منطلقاتها الفكرية من التراث الماركسي الكلاسيكي - ولا سيما طروحات " لينين " التي اعتبرت الإمبريالية والهيمنة عوامل محورية في نشوء الصراعات والحروب عالميا وما ينجم عنها من تهديدات أمنية متعددة المستويات تطال الفرد والجماعة والدولة - بأن العلاقات التاريخية غير المتوازنة والمتكافئة في إطار التبادل اللامتكافئ اقتصاديا لا تفضي إلى تكافؤ اقتصادي أو تجاري حقيقي، وعليه يستحيل الحديث عن الأمن الفعلي في غياب آليات رادعة للممارسات الإقطاعية الجديدة للنظام الرأسمالي العالمي، وهذا ما يؤكد منظر بارزون في هذا التيار أمثال " سمير أمين " و " سعد زهران " و " غاندر فرانك. (1)

شكلت نهاية المواجهة بين القطبين منعطفا تاريخيا أدى إلى تراجع الثقل النسبي للأيديولوجيا بوصفها محركا أساسيا للنزاعات الدولية، مما فتح المجال واسعا أمام عوامل أخرى كانت تحظى بأهمية محدودة خلال حقبة الحرب الباردة. وفي مقدمة هذه المتغيرات الجديدة، برز البعد الاقتصادي كمحدد جوهري من محددات الصراع الدولي المعاصر. (2)

يطرح الباحث " جون كريستوف روفان " في مؤلفه " الإمبراطورية والبرابرة الجدد " تحليلا للانقسامات المستحدثة في عالم ما بعد الحرب الباردة، مقارنا إياها بالتقسيمات التي ميزت العالم إبان الحقبة الرومانية، هذه المقاربة تبرز الطبيعة الاقصائية لأيديولوجية الانفصال بين الشمال والجنوب، والتي تسعى إلى ترسيخ منطق التهميش

(1) سمير أمين وفيصل ياشير، البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن (الوطن العربي وتركيا وجنوب أوروبا)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م)، ص 11.

(2) روبرت غيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، (بيروت : ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، 2009)، ص 101.

القسري وإذكاء روح العداة والمجاهمة بينهما، وقد أفرز هذا المنطق حدودا جديدة تفصل بين شعوب الشمال الثرية والمتحضرة، وشعوب الجنوب المتنازعة والمتخلفة.

إن الفجوة الاقتصادية المتنامية بين عالم الشمال المتقدم وعالم الجنوب الفقير والمتخلف، والتي تزداد اتساعا وترسخا، تجد في حوض البحر الأبيض المتوسط المختبر الحقيقي الذي يجسد النموذج العملي للعلاقات شمال-جنوب. وبدلا من السعي الجدي لتعزيز التنمية في البلدان النامية، تنتهج القوى الغربية (الاتحاد الأوروبي) استراتيجية انتقائية تركز من خلالها على دعم الدول التي تشكل أحزمة أمنية للشمال، وذلك بهدف ضمان الاستقرار والأمن على امتداد الخط الفاصل بين الجنوب والشمال.

مع تصاعد وتيرة الاضطرابات التي تعصف بمناطق متعددة من العالم، خاصة في دول الجنوب، ازداد اهتمام الباحثين في حقل العلاقات الدولية بمفاهيم "المناطق الرمادية" و"المركز والأطراف" و"مناطق السلام ومناطق الاضطراب"، وقد عبّر الكاتب الألماني "كريستوفر هاين" C.Hein عن المخاوف الغربية من التهديدات المنبثقة من الجنوب، وذلك في خطاب ألقاه في برلين عام 1991 ضمن تظاهرة مناهضة للعنصرية، حيث تحدث بنبرة ساخرة عن طبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب قائلا : "...."الحقيقة أننا نمقت الفقر ونخشى عدوى الفقر ونتوجس من أن نصاب بها....إن عالمكم هو الذي اجتاحت عالمنا وإذا لم توفر الحماية اللازمة لعالمنا فسوف ينهار في هوة عالمكم الثالث السحيقة...فعالمنا إذا اختلط بعالمكم انحدر وهوى إلى أسفل السفالين"⁽¹⁾ من خلال هذا الخطاب تتضح النظرة الأوروبية والغربية الاستعلائية تجاه عالم الجنوب، والتي تنظر إليه كمصدر تهديد عاجز عن التطور والنمو، وهذا ما يفسر طبيعة معظم المبادرات الأوروبية في المتوسط والتي تتخذ في جوهرها طابع الإجراءات الوقائية الهادفة إلى حماية الكيان الشمالي من تهديدات الجنوب.

البعد الحضاري ودوره في تعميق التباعد بين ضفتي الفضاء المغربي:

يمثل التمايز الحضاري والثقافي بين ضفتي حوض المتوسط، والفضاء المغربي

(1) محمد سعدي، المرجع السابق الذكر، ص 74.

تحديداً، أحد أبرز المحددات التي تفاقم مساحة الانفصال الثقافي؛ كما يحول العلاقات بين الدول المتوسطة من طبيعتها التعاونية التشاركية المفترضة إلى علاقات تنافرية صراعية، ينبع هذا التحول من منظومة الأفكار والخلفيات المعرفية المتجذرة التي تغذي مناخ الشكوك والارتياب، وتقوض أسس الثقة المتبادلة بين أقطار الشمال والجنوب المتوسطي.

أولاً: نظرية صدام الحضارات كعامل تعميق للفجوة المتوسطة

يطرح "هانتينغتون" تصوراً مستقبلياً لخارطة العالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة، مرتكزا على فكرة التفاعلات بين سبع إلى ثماني حضارات كبرى تضم الحضارة الغربية، والكونفوشيوسية، واليابانية، والإسلامية، والهندية، والسلافية الأرثوذكسية، والأمريكية اللاتينية، وفقاً لهذه الرؤية فإن أخطر المواجهات المستقبلية ستندلع على امتداد "الخطوط الثقافية الفاصلة" بين هذه الحضارات المختلفة.⁽¹⁾

تحل خطوط التمايز الحضاري محل الحدود السياسية والأيدولوجية التي ميزت عصر الحرب الباردة، لتصبح بؤراً جديدة للأزمات والتزاعات الحادة، يعتقد "هانتينغتون" بأن الانتماء الحضاري يتجاوز الفوارق العرقية والحدود القومية، وأن الحضارات تحمل في طياتها القوى المحركة للصراعات المقبلة، وبذلك ستتشكل جهات الحروب المستقبلية على امتداد نقاط التلاقي بين الحضارات (ما أطلق عليه "حروب خطوط الصدع")، ويتوقع أن يجري الصراع الحضاري على مستويين متميزين : مستوى محدود تتصارع فيه التجمعات المتجاورة عند الحدود الفاصلة بين الحضارات للسيطرة والنفوذ، وتتميز هذه المواجهات بطابعها العنيف والدموي؛ ومستوى أوسع تتنافس من خلاله دول منتمية لحضارات متباينة على النفوذ العسكري والاقتصادي بهدف بسط الهيمنة على المؤسسات الدولية، ونشر قيمها الثقافية والحضارية الخاصة على حساب الحضارات المنافسة.⁽¹⁾

(1) صامويل هانتينغتون، صدام الحضارات... إعادة صنع النظام العالمي، (ترجمة: طلعت الشايب)، (دمشق: دار قتيبة للنشر، 1999م)، ص 48.

(1) محمد سعدي، المرجع السابق الذكر، ص 127.

وضع "هانتينغتون" خارطة أطلق عليها "الصدمات الحضارية المقبلة" تهدف إلى ترسيم حدود الحضارات، حيث يقدم تصورا جغرافيا في دراسته تتفاعل ضمنه العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية.

ضمن هذه المناطق الجغرافية، تحتل أوروبا مكانة مركزية، حيث يتوقع احتدام الصراع بين المسيحية الغربية من ناحية، والمسيحية الأرثوذكسية والإسلام من ناحية أخرى، غير أنه يشير إلى تفاوت حدة الصراع بين الحضارات، مؤكدا أن التصادم بين الحضارة الإسلامية والحضارات الأخرى يتميز بقدر أعلى من العنف والدموية، وذلك على امتداد الخطوط الفاصلة بين الإسلام والحضارات المجاورة.⁽²⁾

يعتقد "هانتينغتون" أن هذا الصراع الثقافي والحضاري الممتد عبر قرون طويلة بين الغرب والإسلام قد لا ينتهي على الإطلاق، بل قد يزداد قوة وشراسة.

تلعب الديناميكيات الديموغرافية دورا إضافيا في تعقيد هذه العلاقات، فقد أدى النمو السكاني الاستثنائي في البلدان العربية- وتحديدا في شمال أفريقيا- إلى تزايد تدفقات الهجرة نحو أوروبا الغربية. إن التوجه الأوروبي نحو تقليص الحواجز الداخلية قد أثار حساسيات سياسية بالغة إزاء هذا التطور، وهكذا باتت النزعات العرقية والعنصرية ظاهرة جلية في إيطاليا وفرنسا وألمانيا، مما زاد في تصاعد أعمال العنف والممارسات السياسية الموجهة ضد المهاجرين العرب والأتراك بشكل ملحوظ منذ عام 1990م، الأمر الذي أسس لعلاقة بالغة التوتر ونظرة عدائية نحو المسلمين في أوروبا وخارجه.

ثانيا: الإرث الصراع في العلاقة بين الإسلام وأوروبا

ظل التنافس التبشيري بين المسيحية والإسلام محتدما عبر التاريخ، خاصة في منطقة حوض المتوسط، ولعل أبرز تجليات إشكالية العلاقة الإسلامية-الأوروبية تتمثل في ظاهرة التطرف الإسلامي، التي أفرزت تنظيمات وتيارات تتبنى العنف المسلح منهجا

(2) حسن الباش، صدام الحضارات حتمية قدرية أم لوثة بشرية (دمشق: دار قتيبة للطباعة والنشر، 2005م)،

الأمر الذي يجعلها ظاهرة تشكل خطرا كبيرا على الأمن والاستقرار في أوروبا والمتوسط، إذ أن أوروبا اضطلعت بدور تاريخي في تغذية التطرف الإسلامي، كما ارتبطت بانعقاد مؤتمر بازل للحركة الصهيونية عام 1897 م، الذي عمق الشرخ في العلاقات بين الدول العربية جنوب المتوسط وأوروبا، نتيجة التمكين للكيان الإسرائيلي في المنطقة، والذي يعتبر عقبة أساسية أمام جميع المبادرات الأمنية الأوروبية في المتوسط.(1)

تشكل الثقافة العربية الإسلامية عائقا إضافيا أمام تحسين العلاقات الأوروبية-الإسلامية، حيث ترفض الثقافة الأوروبية المنبثقة من التراث اليهودي-المسيحي الاعتراف بالثقافة الإسلامية، التي تنظر لنفسها بدورها من منظور تفضيلي باعتبار الإسلام خاتما لجميع الديانات السماوية.(2)

إن صورة العرب والمسلمين في الكتب المدرسية الفرنسية ومعظم المناهج التعليمية للدول الأوروبية تتسم بالسلبية في غالبيتها، حيث تغذي النزعات العنصرية عبر خلق صورة مشوهة تصف العرب والمسلمين كبرابرة و غزاة، وتصور الإسلام كدين لا يقبل التعايش مع الديانات الأخرى، ينتج عن ذلك جيل يحمل أفكارا مشبعة بالحقن والكراهية للإسلام والمسلمين، وهذا ما يتجلى في آراء العديد من المفكرين الأوروبيين الذين لم يترددوا في نقد الإسلام وتغذية الأفكار المحرضة ضده.(1)

تناول "جان كلود بارو Jean Claude Barrow" (رئيس المعهد القومي للدراسات السكانية في باريس) في مؤلفه "الإسلام عامة والعالم الحديث خاصة" موضوع الهجرة والأديان، حيث اعتبر أن تحقيق الاندماج والتوافق يستلزم ظهور فقه إسلامي تقدمي حداثي، حيث قام باقتراح مجموعة من الأفكار من أجل تطوير الإسلام، خلص من خلالها إلى أن الإسلام سيضطر للخضوع للعلمانية خدمة للبشرية أو الاختفاء.

(1) حسين فيصل غازي، المرجع السابق الذكر، ص 85.

(2) هشام صاغور، المرجع السابق الذكر، ص 43.

(1) محمد سعدي، الرجوع السابق الذكر، ص 124.

أما "فرانسوا توال" فقد طور نظرية حول إشكاليات حدود ديار الإسلام في كتابه بعنوان "مؤشرات جيوبوليتيكية"، تقوم على فرضية عدم إمكانية تعايش الإسلام مع الديانات الأخرى لأنه يقف ضد الأقليات المسيحية أو اليهودية، يرى فرانسوا توال أن المشكلة تكمن في التجاور مع المجتمعات الإسلامية وليس في الأنظمة السياسية والاقتصادية أو في الجماعات المتطرفة، والمشكلة الجوهرية تتمثل في الإسلام ذاته بسبب عجزه عن التعايش مع المجتمعات والديانات الأخرى.⁽²⁾

خلاصة القول أن النظرة الاستغلالية الأوروبية تجاه الإسلام، والخلط المتعمد بين الإسلام والإرهاب، والحملات الإعلامية الأوروبية الموجهة ضد الإسلام عبر محاولة تجريم الأيديولوجيا والفكر الإسلامي، تعرقل جميعها التعاون والشراكة الهادفة لبناء تصور مشترك للأمن في الحيز المغربي بصفته، فكل طرف ينظر للآخر كتهديد وجودي، مما يجعل الريبة وانعدام الثقة تخيم على جميع المبادرات الأمنية في المنطقة.

خاتمة:

في الختام تخلص دراستنا إلى ما يلي:

يمثل الأمن مفهوما شديدا التعقيد ويتميز بطابعه الملتبس، وهذا التعقيد ناتج عن الافتقار إلى توافق في الآراء حول إقرار مفهوم شامل وموحد له؛ حيث تتباين المدارس الفكرية والرؤى النظرية وكذلك المداخل المنهجية والمقاربات التحليلية التي تتعاطى مع هذا المفهوم.

يتسم مفهوم الأمن بخاصيته الدينامية والتعقيد؛ إذ يتشكل من جملة من العوامل المحددة، والتي قد تمس الفرد أو الدولة أو المجتمع... كما أنه يعبر عن هاجس الخوف من انعدام الأمن؛ ويحمل الأمن مضامين متنوعة قد تكون عسكرية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو مجتمعية.

تشهد تعاني ضفتا حوض البحر الأبيض المتوسط من تباينات حادة، بل حتى من انقطاعات على مختلف المستويات: الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي - الثقافي، مما

(2) حسين فيصل غازي، المرجع السابق الذكر، ص 86.

يجعل إرساء أمن إنساني مشترك مهمة في غاية التعقيد إن لم نقل إنها مسعى يكاد يكون مستحيل التحقيق بالنسبة لبلدان المنطقة.

يمكن تحديد ثلاث قضايا أساسية تسيطر على طبيعة العلاقات الأمنية الأورو مغاربية:

التداعيات المترتبة عن الهوية الحضارية والاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة بين الشمال المتطور والجنوب النامي؛

ضرورة وضع تعريف أكثر شمولية وعمقا للعلاقات بين ضفتي الحوض المغربي وللعوامل المولدة للتوترات الإقليمية؛

تراجع الزخم والقوة المحركة لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع شركائه في جنوب المتوسط؛

إن التفكير في إقامة رؤية موحدة للأمن في المجال المغربي يعد مسعى في غاية التعقيد؛ فرغم المساعي الأوروبية الأطلسية لإقامة منظومة أمنية إقليمية شاملة ومشاركة تعتمد على أمن الإنسان كركيزة أساسية؛ إلا أن صعوبة إيجاد مفهوم متفق عليه للأمن تلقي بظلالها على المشهد العام، وذلك تبعا للمرجعيات الفكرية التي يستند إليها كل طرف.

لعب البعد الحضاري دورا محوريا في تشكيل طبيعة العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط، خاصة مع بروز نظرية صراع الحضارات التي أنتجت نموذجا للعداء بين المسلمين وغير المسلمين في أوروبا وخارجها، وقد أسهم هذا التطور في تعميق الفجوة القائمة في المنطقة، والمتجسدة في علاقات شمال-جنوب التي ظهرت عقب الفكر الماركسي، ثم تطورت مع مدرسة التبعية التي تصف هذه العلاقة بأنها علاقات استغلالية وغير متوازنة، يعكس هذا الإطار التفاعلي تعقيد البنى السياسية والثقافية التي تؤثر على الديناميات الأمنية والاقتصادية بين ضفتي المتوسط، مما يعرقل إمكانية تحقيق تعاون أمني واستقرار طويل الأمد.

المراجع:

المراجع العربية:

- جون بيليس، ستيف سمث، عولمة السياسة العالمية، دبي: ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

- حسن الباش، صدام الحضارات حتمية قدرية أم لوثة بشرية، دمشق: دار قتيبة للطباعة والنشر، 2005م.
- حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لحضر، باتنة، 2010 – 2011.
- روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، بيروت: ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، 2009.
- سليم حداد، التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994.
- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن ومستوياته، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 19، (صيف 2008).
- سمير أمين وفيصل ياشير، البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن الوطن العربي وتركيا وجنوب أوروبا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م.
- صامويل هانتينغتون، صدام الحضارات...إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، دمشق: دار قتيبة للنشر، 1999م.
- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الوطني الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م.
- غريفيثش مارتين واوكلاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 4.
- محمد صالح المسفر، "مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 13، 2007.
- مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، القاهرة: دار الفجر، 2006م.
- يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب لبنان: دار الكتاب العلمية، 2001.

المراجع الأجنبية:

- (1). Barbara Delcourt, Théorie de la sécurité, Bruxelles: institut d'études européennes, 2006.
- (2). Barry Buzan, Lene Hansen, International security, London: SAGE publication, 2007.